SIATS Journals

The journal of media and social studies for specialized researches (JMSSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk

مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية

المجلد 1, العدد 2، تموز 2016م.

e ISSN 0127-7448

الإعلام العمومي في الوطن العربي

دراسة في هيئات الإذاعة والتلفزيون

جمال الزرن: قسم الإعلام/ جامعة قطر

قطر

معز بن مسعود: معهد الصحافة وعلوم الاخبار

تونس

zranjamel@gmail.com

1437هـ –2016م

ARTICLE INFO
Article history:
Received 25/3/2016
Received in revised form 20/4/2016
Accepted 25/5/2016
Available online 15/7/2016

ABSTRACT

The mutation of the role of the public service television in the Arab World since the outbreak of the Arab Spring proved the need for this service not only to be reviewed, but also to be able to keep place with the transformations and revolutions undermining the existence of the Arab World. It has become clear then, that television, in addition to its leading role in forming the public opinion trends, is considered as one of the determining factors in the process of social integration and a major carrier of culture, and some theories consider it an instrument which defines the choice of individuals in their relation with the others and with their environment. From this point, the effect, mission and role which television can play particularly during the phase of democratic transition have become a central problematic which requires the provision of a set of determinants the most important of which is that television of the democratic transition should be a public and democratic facility. Our study on "the public service television in the Arab World" falls within this context. Circumstances of the post- revolution period have matured more than any time before the necessity to consider the reasons behind the lack of development of the public service television. Any attempt to reform the media in the future cannot be possible without being based on a scientific diagnosis and a critical approach of the way Arab countries deal with the public service television.

To get deeper insights into the problematic and hypotheses of our study, we have opted for a sociological survey using the form as an instrument. The form, which has been addressed to most television and radio management of the member countries of the Arab States Broadcasting Union (ASBU), is divide into five parts including more than thirty questions. According to the study conclusions, we can

say that radio and television corporations in the Arab World do not meet the recognized standards and requirements of the concept of public service. This can be seen through the absence of independent editorial boards in most radio and television corporations in the Arab World. The main authority having the power of decision about the editorial policy of the radio and television corporations is the government, the ministry of information or a designated board of trustees, and the limitation of the role of the media regulatory authorities to a mere consultative role. The Arab citizens do not directly contribute in the funding of the public television in most Arab countries, may be lest becoming a controller. And we have seen that 8 out of 10 corporations are funded by the state treasury in the first place and from advertising secondly.

الملخص

منذ اندلاع ربيع الثورات العربية تحول دور التلفزيون العمومي في العالم العربي إلى إشكال في حاجة ليس فقط إلى المراجعة وإنما إلى أيضا إلى مسايرة نسق التحولات والثورات التي هزت كيان العرب من المحيط إلى الخليج. لقد تأكد بأن التلفزيون بالإضافة إلى دوره الريادي في تشكيل اتجاهات الرأي العام، يعتبر أحد العوامل المحددة في عملية الاندماج الاجتماعي، وأحد أهم حوامل الثقافة بل ويذهب البعض إلى اعتباره جهازا لتحديد ما يختاره الفرد في علاقته بالآخر وفي علاقته بمحيطه. ومن هذا المنطلق بات الاهتمام بتأثير التلفزيون ورسالته والدور الذي من الممكن أن يلعبه وخاصة في مرحلة الانتقال الديمقراطي من الإشكاليات المحورية التي تستدعي توافر مجموعة من المحددات لعل أهمها هو أن يكون تلفزيون الانتقال الديمقراطي مرفق عمومي وديمقراطي. في هذا السياق يتنزل بحثنا عن الإعلام العمومي في العالم العربي دراسة حالة هيئات الإذاعة والتلفزيون.

وتعتبر الظروف التي حلت بعد ربيع الثورات العربية قد انضجت قبل أي وقت مضى ضرورة البحث في اسباب تخلف تطور تلفزيون الخدمة العامة. إن أية محاولة لإصلاح الإعلام لا يمكن لها أن تترسخ في المستقبل إذا لم تكن تعتمد على تشخيص علمي ومقاربة نقدية لتاريخ تعامل العرب مع تلفزيون الخدمة العامة. وهو ما كان لنا من خلال تحقيق سوسيولوجي عن 10 هيئات عمومية إعلامية عربية في استمارة تحتوى على عدة محاور وأسئلة لها علاقة بسياسات التحرير والتعيين والتمويل وغيرها. ويمكن القول ومن خلال نتائج الدراسة أن هيئات الاذاعة والتلفزيون في العالم العربي لا تستجيب للمعايير المتعارف عليها في تعريف الخدمة العامة وذلك من خلال غياب هيئات تحرير مستقلة في أغلب هيئات الإذاعة والتلفزيون في العالم العربي. إن الجهة الرئيسية المحددة لسياسات التحرير في هيئات الإذاعة والتلفزيون هي الحكومة أو وزارة الإعلام أو مجلس أمناء معين، وحصر وظائف هيئات تنظيم الإعلام في حدود الاستشارة لا أكثر. كما أن التلفزيون العمومي وفي أغلب الدول العربية لا يساهم في تمويله وبشكل مباشر المواطن ربما خوفا من تحول المواطن إلى رقيب. وتبين لنا أن 8 هيئات من 10 تمول من ميزانية الدولة أولا ومن الإعلانات ثانيا.

مقدمة

نظريا وجب بيان أنه بالرغم من المكانة التي أصبحت تحتلها شبكة الإنترنت في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فإن التلفزيون عامة وتلفزيون الخدمة العامة تحديدا مازال يمثل الجهاز الأكثر صقلا وتأثيرا في اتجاهات الرأي العالم في العالم وفي العالم العربي. كما وجب بيان أيضا أنه لا توجد دولة في العالم تشبه دولة أخرى في تسييرها وإدارتها للمشهد الإعلامي كان ذلك على مستوى التشريع أو الهيكلة. الحقيقة الثالثة ونحن نقدم بحثنا عن "إعلام الخدمة العامة في العالم العربي " هو أن دراسة التلفزيون وتنظيمه لا يفهم بعيدا عن حتمية وجود إعلام خاص وإعلام عمومي أي اعتبار النظام المزدوج وليس الأحادي في الإعلام هو أحد العناصر المحددة في فهم الديمقراطية ومعها حزمة الحريات الأساسية (التعبير، الإعلام...).

بالإضافة إلى كل ما ذكر فإن التلفزيون العمومي ومع هبوب ربيع الثورات العربية لم يعد يفكر فيه بذات آليات ما قبل ثورتي تونس ومصر خاصة. لقد أصبح تلفزيون العمومي كذلك بعد ربيع الثورات العربية وجهة محبذة لكل من يريد أن يحتج على أداء الحكومة أو على واقع التهميش السياسي أو الإعلامي الذي من المحتمل أن تتعرض له فئة اجتماعية أو سياسية أو دينية أو عرقية. من جهة أخرى أصبح الاعتداء على الصحفي من السلطة ومن المواطن أمرا مريبا فقد بات تقييم أداء الصحفي يتجسد انطلاقا من تركة الإعلام في الماضي وكيف كان الصحفي ينظر إليه باعتباره أحد أهم الأطراف المسئولة على تأبيد الواقع السياسي وتلميع صورة أنظمة ما قبل حراك الربيع العربي.

أصبح التلفزيون العمومي إذن بعد ربيع الثورات العربية وبعد تراجع سلطة القهر في كل تجلياتها الملاذ الأخير للمواطن العربي للبحث عن العدالة والإنصاف والحرية خاصة في نموذجي تونس ومصر. لم يكن الأمر مختلفا في مضامينه الرئيسية في كل من ليبيا وسوريا واليمن، فكثيرا ما اتجه النقد إلى تلفزيون الخدمة العامة قبل حتى نقد أجهزة تسلطية أخرى (الجيش، الأمن، الحزب الحاكم...). يمكن القول أن سلطة التلفزيون قد عوضت سلطة الحاكم، نشتكى التلفزيون في غياب الحاكم وذلك بحثا عن صوت يكون حاضرا بعد تغييب طويل لجميع فئات المجتمع.

تحول دور التلفزيون العمومي في العالم العربي منذ اندلاع ربيع الثورات العربية إلى إشكال في حاجة ليس فقط إلى المراجعة وإنما إلى مسايرة نسق التحولات والثورات التي باتت تهز كيان العرب من المحيط إلى الخليج. لقد

تأكد بأن التلفزيون إذن بالإضافة إلى دوره الريادي في تشكيل اتجاهات الرأي العام، يعتبر أحد العوامل المحددة في عملية الاندماج الاجتماعي، وأحد أهم حوامل الثقافة بل ويذهب البعض إلى اعتباره جهازا لتحديد ما يختاره الفرد في علاقته بالآخر وفي علاقته بمحيطه. ومن هذا المنطلق بات الاهتمام بتأثير التلفزيون ورسالته والدور الذي من الممكن أن يلعبه وخاصة في مرحلة الانتقال الديمقراطي من الإشكاليات المحورية التي تستدعي توافر مجموعة من المحددات لعل أهمها هو أن يكون تلفزيون الانتقال الديمقراطي مرفق عمومي وديمقراطي. في هذا السياق يتنزل بحثنا عن الإعلام العمومي في العالم العربي دراسة حالة هيئات الإذاعة والتلفزيون. وتعتبر الظروف التي حلت بعد ربيع الثورات العربية قد انضجت قبل أي وقت مضى ضرورة البحث في اسباب تخلف تطور تلفزيون الخدمة العامة. إن أية محاولة لإصلاح الإعلام لا يمكن لها أن تترسخ في المستقبل إذا لم تكن تعتمد على تشخيص علمي ومقاربة نقدية لتاريخ تعامل العرب مع تلفزيون الخدمة العامة.

-موضوع البحث وأدبياته :

علينا –قبل الخوض في موضوع بحثنا– بيان الفقر الفكري والبحثي في أدبيات الإعلام في العالم العربي التي تتناول بالبحث والدراسة الإعلام العمومي. يحيلنا هذا التوصيف إلى أنه يوجد فارق بين حاجات المجتمع وتغير سياق وظائف التلفزيون وغياب البحوث التي من الممكن أن تحين أجندة الإعلام العمومي. ففي الغرب يمكن القول بأن موضوع الإعلام والاتصال على المستوى البحثي وإن كان من حيث التعريف عليه بعض الإجماع وذلك رغم حداثته فإن التلفزيون العمومي مازال يلفه الكثير من الغموض والتداخل[1]. وتصبح المسألة أكثر تعقيدا عندما نسعى إلى إيجاد جوهر العلاقة المحتملة فكريا وهيكليا بين مسألة الخدمة العامة وإشكالية أخرى اسمها التلفزيون، أي بيان حالات التقاطع والتمفصل التي أفرزت هذه العلاقة المركبة التي لم يستقر لها حال فكريا وتسييرا كان ذلك في المجتمعات الديمقراطية أو تلك التي تعيش حالة انتقال ديمقراطي. ويبدو أن الموضوع ومن خلال قراءة أولية يبدو مبحثا له صبغة

(1) La télévision en Europe: régulation, politiques et indépendance, http://www.soros.org / initiatives/media/articles_publications/publications/eurotv_20051011/more/eurotvfra_20051011.pdf . تاريخ الزيارة: أفريل/ 2015

فنية تقنية، لكن في الأصل فإن الإشكال قائم في المفاهيم والتصورات أي إشكال حول كيف نفهم حرية التعبير في فضاء التلفزيون وما هي أفضل السبل لضمان التعددية وإدارة المصلحة العامة ضمن إطار مجال عمومي عقلاني وتواصلي حر ومستقل. فكأن بالعلاقة بين الهيكلة والديمقراطية وتلفزيون الخدمة العامة وتعدديته هي في الأصل قضية فكرية سياسية أو أبعد من ذلك إجابة على سؤال أي مجتمع نريد ؟[2]

يعتبر حضور الأدبيات المهتمة بإعلام البث الفضائي العربي في المكتبة الإعلامية العربية محتشما، وإن وُجدت فإن أغلبها يطرح مقاربات بحثية ذات طابع تاريخي وصفي تهتم عموما بتاريخ نشأة التلفزيون، وتطوره. كما وقع تناول مبحث الإعلام الفضائي في العالم العربي ضمن مقاربات قطرية وطنية؛ ونذكر في هذا الإطار كتابات مي العبدالله سنو عن "التلفزيون في لبنان والعالم العربي".[3] ويمكن في هذا الاطار التوقف خاصة عند دراستين صادرتين عن منظمة عربية غير حكومية وهي مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، تهتم الدراسة الأولى بالإعلام العمومي العربي، وجاء موضوعها – التي نشرت ضمن سلسلة قضايا الإصلاح سنة 2007– تحت عنوان " الإعلام في العالم العربي : بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة : دراسات في البث الإعلامي في الأردن ومصر والمغرب". بينما تتناول الثانية تطور الإعلام العمومي في أوروبا وعنوانها "تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوروبا" وهي دراسة غربية ترجمها أحمد حسو إلى اللغة العربية، ونشرها المركز سنة 2007[4].

لعل المهم في هذه الدراسة هو ما توصلت إليه من استنتاجات والتي ورغم ما مر عليها من تحولات مازالت صالحة إلى يومنا هذا ويمكن ايجازها في أن الهوة ما تزال عميقة بين ما عرفته هذه البلدان من تطورات محدودة وبين ضمانات حرية الإعلام في البلدان الديمقراطية، ولفتت النظر إلى وجود قواسم مشتركة تحاصر حرية الإعلام، يستوي في ذلك المغرب التي دخلت منذ منتصف التسعينيات مسارا للانتقال الديمقراطي، فارتفع معه سقف التوقعات حول

---

[2] جمال الزرن: التلفزيون العمومي والديمقراطية ، أية علاقة، تونس: مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية ، جوان 2011م.

[3] مي العبدالله السنو: التلفزيون في لبنان والعالم العربي، لبنان: دار النهضة العربية، 2001م، ص423.

[4] أحمد حسو: (ترجمة)"تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوروبا"، القاهرة: منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2007م.

فرص تحرير الإعلام[5]. وأكدت الدراسة أن أهم القواسم المشتركة التي تعوق حرية الإعلام في عالمنا العربي، وفي البلدان الثلاثة على وجه الخصوص تتمثل في:

1- اتساع نطاق التجريم بصورة تفوق بشكل هائل القيود المقبولة في المجتمعات الديمقراطية على حرية الإعلام وحرية التعبير، فضلا عن نزوع المشرع إلى المعاقبة على هذه الجرائم بالعقوبات السالبة للحرية في دول العينة : الأردن مصر والمغرب

2- اتساع دائرة القيود الصارمة على حق الإعلاميين في الحصول على المعلومات، بحيث بات الاستثناء هو إباحة نشر المعلومات.

3- تنامي الضغوط المجتمعية المناوئة لحرية الإعلام بفعل سمات الثقافة السياسية السائدة ذات الطابع المحافظ وبفعل تصاعد نفوذ وتأثير تيارات الإسلام السياسي التي تمادت في توظيف الدين والتقاليد الاجتماعية في إثارة حملات مناوئة لحرية الإعلام. ولاحظت الدراسة أن صعود تيارات الإسلام السياسي يدفع الحكومات بدورها إلى مسايرة خطاب هذه التيارات، بل وربما المزايدة عليه بما يقود إلى تصعيد الضغوط على الحريات الإعلامية.

وطالبت الدراسة في توصياتها بإعادة تنظيم قطاع البث السمعي والمرئي بما يلي[6]:

- وضع حد نهائي لسيطرة الحكومات واحتكارها لمجال البث العام بما يضمن تحول هذا القطاع إلى مؤسسات خدمة عامة للجمهور وتتميز بالاستقلالية على مستوى الإدارة والتمويل والبرامج.
- إخضاع إدارة وتنظيم قطاع البث السمعي والبصري إلى مجالس وهيئات تنظيمية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية التي تجعلها بمنأى عن ضغوط السلطة السياسية، وينبغي أن تمنح هذه الهيئات صلاحيات تقريرية وتنفيذية.
- تفوض الهيئات التنظيمية لقطاع البث بسلطة منح ترخيص البث وفقا لقواعد ومعايير واضحة ومنضبطة يحددها القانون، وأن يجري تطبيق هذه القواعد في إطار من الشفافية والعلنية لضمان عدم التحيز.

---

[5] عصام الدين محمد حسن (تحرير): الإعلام في العالم العربي :بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة :دراسات في البث الإعلامي في الأردن ومصر والمغرب "سلسلة قضايا الإصلاح، القاهرة: منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007م.

[6] http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/Articles/65.aspx, تاريخ الزيارة فيفري 2016.

- ينبغي أن يحظر بموجب القانون أي شكل من أشكال الرقابة المسبقة على محتوى البث ومضمونه، وتتولى الهيئات التنظيمية مهمة متابعة ومراقبة ما يبث لضمان الالتزام بالشروط الموضوعة بالقانون، أو التي يتضمنها ترخيص البث، وعلى وجه الخصوص لضمان التزام وسائل البث باحترام التعددية الفكرية والسياسية والثقافية، والقيود المقبولة على حرية التعبير وفقا للقانون الدولي.

- إشكالية البحث وفرضياته:

تتميز علاقة كل من مكونات المجتمع المدني (أحزاب، جمعيات، قادة رأي...) من جهة وجمهور الإعلام العمومي (جمهور المشاهدين والمستمعين...) من جهة أخرى بتلفزيون الخدمة العامة بعلاقة تنافر يسودها الكثير من التشنج يمكن ترجمتها في علاقة عدم رضا بمخرجات تلفزيون الخدمة العامة وبالدور الذي من الممكن أن يلعبه في ترسيخ مبادئ الديمقراطية والتعددية والحداثة. ويمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي: إلى أي مدى تستجيب هيئات الإذاعة والتلفزيون في العالم العربي إلى معايير الخدمة العامة المتعارف عليها في التجارب الديمقراطية الحديثة؟ أما فيما يتعلق بتعريف الخدمة العامة في مجال الإعلام السمعي المرئي وشروطها فيوجد توافق لدى الخبراء على اعتماد مجموعة من المؤشرات منها:

– مصدر التمويل: هل أنّ موارد المؤسسة السمعية البصرية متأتية من أموال عمومية (خزينة الدولة) أو ضريبة (إتاوة) يدفعها المواطنون في مقابل «الخدمة» السمعية البصرية؟

– الهياكل المشرفة إداريا: هل تخضع المؤسسة إلى إشراف وزارة أو هيكل عمومي آخر مثل المجالس العليا أو هيئات تعديل وتنظيم القطاع : المغرب تونس والأردن؟

– مسؤولية وطريقة تعيين المشرفين على رأس المؤسسة وأعضاء مجالس الادارة (إن وُجدت أو مجالس البرمجة (ان وُجدت أيضا): هل تعيّنهم مباشرة الدولة أو الوزارة المشرفة أم هيئة تعديلية عبر ترشحات وسير ذاتية؟

– خضوع المؤسسة إلى عقد يسمى عقد الأهداف والإمكانيات وهو عبارة عن كرّاس شروط (أو ما يسمّى في المغرب «دفتر التحمّلات»). فهل يخضع تلفزيون الخدمة العامة في العالم العربي إلى كرّاس شروط يضبط بالتفصيل وظائفها والخدمات المطلوبة منها في مجال الاعلام والثقافة والترفيه وخدمة المجتمع الذي تنتمي إليه؟

وتكون بذلك فرضيات البحث كما يلي :

- تلفزيون الخدمة العامة في العالم العربي قائم في أكثر من دولة عربية ويؤمن دورا اجتماعيا وديمقراطيا حضاريا بحكم كونه يمول من المال العمومي.
- تلفزيون الخدمة العامة جهاز عمومي في خدمة الحكومة أو الحزب الحاكم، فهو بذلك عنوان بلا مضمون.
- تلفزيون الخدمة العامة لا يقوم بالدور المنوط به بحكم عدم استقلالية سياسات التحرير وضعف حضور الجمهور وعدم تلازم الأهداف مع الهيكلة والأدوار وغياب هيئات تعديلية.

-منهجية البحث وعينته :

اخترنا لسبر أغوار إشكالية بحثنا وفرضياته منهج التحقيق السوسيولوجي عبر الاستمارة كأداة. والهدف من التحقيق هو اختبار فرضياتنا والوصول إلى نتائج علمية موضوعية. وقد قسمنا الاستمارة والتي وجهت إلى أغلب إدارات هيئات الإذاعة والتلفزيون بكل الهيئات الأعضاء باتحاد إذاعات الدول العربية إلى عدة محاور تحتوى على أكثر من 30 سؤالا وهذه المحاور هي:

-معلومات عامة عن الهيئة

-طبيعة البرمجة والتمويل في هيئات الخدمة العامة.

-التنظيم الهيكلي للهيئة.

-التشريعات المنظمة للهيئة.

-سياسة التحرير.

وقد استجاب لهذه الاستمارة 10 هيئات عربية هي :

-هيئة إذاعة وتلفزيون جزر القمور

- الهيئة العامة للإذاعة القومية: السودان

- المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون

- مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية

- هيئة الإذاعة والتلفزيون: البحرين
- تلفزيون الكويت
- تلفزيون فلسطين
- الإذاعة التونسية
- اتحاد الإذاعة والتلفزيون: مصر
- تلفزيون لبنان

ويمكن اعتبار استجابة كل هذه الهيئات لاستمارة التحقيق عينة ممثلة لمجتمع الدراسة فهي تفوق نسبة 30 % من مجموع الهيئات العضوة في اتحاد اذاعات الدول العربية وعددها 29 هيئة إعلام عمومي. فحسب تقرير اتحاد إذاعات الدول العربية لسنة 2014-2015 فقد بلغ عدد الهيئات العربية التي تبث قنوات فضائية حوالي 758 هيئة منها 29 هيئة عمومية و 729 هيئة في القطاع الخاص .وتتولى هذه الهيئات بث أو إعادة بث 1294 قناة تتوزع على 165قناة عمومية و 1129 قناة خاصة تتولى 91 هيئة تلفزيونية عربية (بين عامة وخاصة) بث أكثر من قناة واحدة و 667 هيئة تقوم ببث قناة واحدة.[7]

الجدول رقم1 : توزيع الهيئات العربية التي تبث قنوات فضائيّة[8]

الهيئات العمومية	**29**
الهيئات الخاصة	729
مجموع الهيئات	758

[7] تقرير اتحاد إذاعات الدول العربية عن البث الفضائي العربي لسنة 2014-2015 ، تونس، 2015.

[8] المصدر السابق.

- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى مسائلة القضايا الآتية :

-كيف تبدو هيكلة مؤسسات الإذاعة والتلفزيون التابعة لقطاع الخدمة العامة في العالم العربي ؟

- ما هي ملامح تنظيم هيئات الإذاعة والتلفزيون عربيا على مستوى الإدارة والتسيير؟

-كيف يكون تمويل هيئات الإذاعة والتلفزيون من المال العام ؟

- ما هي الفروق بين الدول العربية فيما يتعلق بنماذج إدارة هيئات الإذاعة والتلفزيون؟

- ما هي رهانات المنافسة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص فيما يتعلق بالوظائف الأساسية الإعلام العمومي ودور المرونة في التسيير وملائمة البرمجة لحاجيات الجمهور المتجددة أبدا؟

- نتائج الدراسة :

من خلال استبانة التحقيق التي أرسلت إلى كل الهيئات الأعضاء في اتحاد الدول العربية والتي استجاب لطلب الإجابة على محاور الدراسة الخمس 10 أعضاء نستنتج الآتي :

أ- خصائص تلفزيون العمومي في العالم العربي:

يمكن القول أن العالم العربي قد استجاب لقيم الإعلام والاتصال مجسدة في الإذاعة والتلفزيون كوسائل اتصال جماهيري بشكل متأخر، كما نلاحظ أنه يوجد تفاوت زمني كبير بين تاريخ أول تلفزيون وتاريخ بعث آخر تلفزيون في العالم العربي. تاريخيا يعود السبق في تبني وسائل الإعلام إلى مصر وذلك من خلال بعث أول إذاعة سنة 1934 والعراق في إرسال أول تلفزيون سنة 1958. من جهة أخرى فإن دولا عربية أخرى شهدت التلفزيون في السبعينات مثل البحرين، أما فلسطين وبحكم عوامل الاحتلال فإن تلفزيون فلسطين أسس فقط سنة 1994 أي بعد اتفاقيات أسلو لسنة 1993.

تتميز تسميات المؤسسات الساهرة على الإعلام السمعي المرئي في العالم العربي بالتشابه فهي أغلبها هيئات وكثيرا ما نجد حالة من الدمج بين خدمة الإذاعة وخدمة التلفزيون باستثناء السودان وتونس التي كانت إلى زمن قريب تحمل اسم مؤسسة الإذاعة والتلفزة. ويعود دمج خدمة الإذاعة والتلفزيون ليس لبحث وخيار في الخدمة العامة الموجهة للإعلام بل ربما إلى يسر الرقابة على جهاز واحد وسهولة إدارته والتحكم فيه.

على المستوى الكمي يمكن اليوم الحديث عن تخمة إعلامية في المجال السمعي المرئي العربي فلم يعد عدد الإذاعات عائقا أمام توفير خدمة عامة بقي السؤال الأهم هو كيف يمكن ايجاد التوازن بين عدد هائل من القنوات وخدمة عامة في مجال الإعلام تحترم التعدد وتحافظ على الديمقراطية وتتجه إلى مختلف شرائح المجتمع. وتملك أغلب الدول العربية بين 4 قنوات إذاعية و4 قنوات تلفزيونية أو أكثر (جزر القمور- اليمن- تونس_ البحرين...) باستثناء فلسطين والتي بها قنوات تلفزيونية وإذاعية خاصة وجمعياتية لا تخضع للدولة. كما وجب الإشارة هنا إلى غياب توفير خدمة تلفزيونية وإذاعية عمومية متخصصة في العالم العربي بل إن التخصص بات من سمات القطاع الخاص مثل قنوات الموسيقي "روتانا" و"دريم". إن المعركة القادمة للإعلام العمومي ليست الكم بل الكيف في مواجهة حاجة متزايدة للجمهور العربي الباحث عن إعلام عمومي قريب من همومه ومشاكله اليومية المتجددة أبدا، ولعل الجدول رقم 2 يوضح غياب التكافؤ في التخصص بين الإعلام العمومي والقطاع الخاص ويبرز ذلك مثلا في القنوات الدينية والاخبارية.

الجدول عدد2 : توزيع القنوات الفضائية العربية حسب الاختصاص[9]

تخصص القناة	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
القنوات الجامعة	**67**	**256**	**323**
القنوات الربحية (التسويقية والتفاعلية والإعلانات النصية)	**00**	**248**	**248**
القنوات الرياضية	**41**	**129**	**170**
قنوات الدراما (أفلام ومسلسلات)	**11**	**141**	**152**
القنوات الغنائية	**01**	**123**	**124**

[9] تقرير اتحاد إذاعات الدول العربية عن البث الفضائي العربي لسنة 2014-2015 ، تونس 2015.

القنوات الدينية	**04**	**86**	**95**
القنوات الإخبارية	**04**	**64**	**68**
قنوات الأطفال	**04**	**22**	**26**
القنوات التعليمية	**15**	**02**	**17**
القنوات الاقتصادية	**03**	**16**	**19**
القنوات الوثائقية	**03**	**13**	**16**
قنوات الأسرة	**01**	**15**	**16**
القنوات الثقافية	**05**	**04**	**09**
قنوات سياحية	**00**	**04**	**04**
اختصاصات أخرى	**01**	**06**	**07**
المجموع	**165**	**1129**	**1294**

من جهة أخرى يمكن وفي سياق الحديث عن لغات البث القول أن الهيمنة تعود إلى اللغات التقليدية المعولمة وهي الفرنسية والإنجليزية مع بروز لغات ولهجات أخرى محلية كما هو الحال في السودان وجزر القمور، ويعود التميز في التعامل مع لغات البث في الإعلام العربي إلى النموذج المصري الذي يبث بأكثر من 20 لغة، لكن إلى يومنا هذا لم نشهد توجها مثلا للبث بلغات أخرى كالعبرية، كمحاولة للرد على الإعلام الصهيوني الموجه باللغة العربية.

في السؤال الخاص بحضور الهيئة على الشبكة العنكبوتية لاحظنا توفر خدمة البريد الإلكتروني وكذلك الحضور المكثف لمواقع الويب للهيئات لكن وباستثناء تونس والسودان وجزر القمور فإن بقية الهيئات لا تملك بوابة إلكترونية لجمهورها. وتعتبر البوابة الخاصة بالخدمات الاتصالية والإعلامية التي تقدمها الإذاعة والتلفزيون اليوم أحد ركائز مفهوم الخدمة العامة وذلك لما توفره من تفاعلية مع الجمهور. والملفت للانتباه هو هذا الحضور المكثف للخطاب الاحتفائي بتكنولوجيات الاتصال وغيابها في توفير خدمة التواصل بين هيئات الإذاعة والتلفزيون مع جمهور المشاهدين والمستمعين.

الجدول عدد3 : استخدامات اللغات غير العربية في الفضائيات العربية في القطاع العام والخاص[10]

اللغة	عدد القنوات
الإنجليزية	161
الفرنسية	25
الهندية	19
الكردية	09
الأمازيغية	07
الفارسية	04
الأردو	03
الماليزية	02
العبرية	02
الإسبانية	02
الحسانية	02
التركية	01
المجموع	237

ب- التمويل وشبكة البرمجة:

أظهر الجزء الخاص بطبيعة البث تفاوتا بين مختلف الهيئات العربية، ويمكن القول بأن غياب البث الإذاعي والتلفزيوني على شبكة الإنترنت سمة مشتركة بين أغلب هيئات الإذاعة والتلفزيون. أما فيما يتعلق بالبث فإن السمة المشتركة الأخرى هي البث الإذاعي على موجة إف-إم وذلك لسهولة البث وقلة التكلفة ووصولها إلى الجمهور العريض ثم توفر خدمة البث عبر الأقمار الاصطناعية في أغلب هيئات الإذاعة والتلفزيون. إن على التلفزيون العمومي

[10] تقرير اتحاد إذاعات الدول العربية عن البث الفضائي العربي لسنة 2014-2015 ، تونس 2015.

بحكم وجوب توفيره لخدمة عامة أن يكون سباقا في توفير أسهل وأسرع تقنيات البث للجمهور، فلا يجب أن ينظر إلى التلفزيون العمومي على أنه جهاز تقليدي يوفر خدمة وجب على الدولة توفيرها لا أكثر ولا أقل.

الإجابة التي جاء حولها إجماع هي مصادر التمويل والتي تعتبر من بين أهم مؤشرات توفر خدمة عامة مستقلة توفرها هيئات الإذاعة والتلفزيون، فقد تبين أن 8 هيئات من 10 تمول من ميزانية الدولة أولا ومن الإعلانات ثانيا. وهنا وجب التوقف عند الاستثناء التونسي وهيئة إذاعة وتلفزيون جزر القمور اللتان يقع تمويلهما أيضا من خلال ضريبة يدفعها المواطن مقابل خدمات الإذاعة والتلفزيون. وتعود أسباب هذا الاستثناء ربما إلى تأثر النموذج التونسي ونموذج دول جزر القمور بالنموذج الفرنسي القائم على قاعدة ضرورة مساهمة المواطن في تمويل الخدمة العامة الخاصة بالتلفزيون والإذاعة.

وتعتبر قضية تمويل الإعلام العمومي اليوم بعد اندلا ع ربيع الثورات العربية من القضايا المحورية لكل عملية اصلاح سياسي. فقد تأكد أن الإعلام كان أداة لتكريس الاستبداد وأن انفراد السلطة الحاكمة بتمويل الإعلام العمومي وتسييره هي مقدمة للتحكم فيه وتوجيهه. هكذا على كل عملية مراجعة لماهية الخدمة العامة في مجال السمعي المرئي مراجعة طرق تمويل هذه الخدمة فهي المقدمة الطبيعة للوصول إلى إعلام عمومي ديمقراطي ومستقل .

بكل بساطة وبعيدا عن السجال فإن ميزانية الإعلام العمومي هي ضريبة الديمقراطية. فعلى سبيل الذكر فإن ميزانية التلفزيون العمومي الالماني RDAو: ZDFهي تناهز7.6 مليار اورو أي ما يعادل نصف ميزانية الدولة التونسية لسنة 2015 يساهم فيها المواطن الألماني بضريبة سنوية تقدر ب 210 أورو سنويا وتمثل نسبة 85% من التمويل. أما ميزانية التلفزيون العمومي البريطاني البي بي سى فهي تقدر ب 4.7 مليار اورو يساهم فيها المواطن ب 200 أورو ضريبة وهو ما يمثل 53% من الميزانية. [11]

اما ميزانية التصرّف لمؤسسة التلفزيون العمومي التونسي مثلا فهي تناهز 50 مليون دينارا أي 26 مليون دولار متأتية من منحة الدولة المباشرة وقيمتها 14 مليون دينار أي 8 مليون دولار. ومداخيل الضريبة على الأجهزة وقيمتها 22 مليون دينار أي 13 مليون دولار واخيرا مداخيل الإعلان التجاري وتناهز 14 مليون دينار. أي 8 مليون دولار. والجدير بالذكر أنّ الدولة تتكفّل مباشرة بميزانية التجهيز أي البناءات والمعدات. تمثّل مداخيل الاعلان

[11] صحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ 21 أفريل 2015.

التجاري اذن ما يناهز 28% من ميزانية التصرّف، بينما تمثّل مداخيل الضريبة على امتلاك أجهزة الالتقاط التي يدفعها جميع المواطنين في فاتورة الكهرباء نسبة 44% من تلك الميزانية.

وقد تطورت أشكال تمويل التلفزيون العمومي ففي الوقت الذي تسعى فيه بعض الدول العربية التعويل على الإعلان كمصدر ثان للتمويل فإن فرنسا قد منعت الإعلانات التجارية في ساعات الذروة وذلك لترك الفرصة للقطاع الخاص الذي أصبح وفي غياب سوق إعلانية حرة يجد نفسه مجبرا على البحث على مصادر أخرى قد لا تكون نزيهة. أخيرا على تلفزيون الخدمة العامة في العالم العربي أن يراجع ليس فقط قواعد هيكلة وإدارة الإعلام العمومي في المجال السمعي المرئي بل خاصة مسألة تمويل هذه الخدمة وذلك ضمن سياق الحوكمة والشفافية، وتشريك المواطن حتى يتحول إلى رقيب على خدمة يكون هو طرفا في تمويلها لأنها تعتبر المجال الحيوي لممارسة الديمقراطية.

– تلفزيون الإعلام العمومي: قضايا الهيكلة والاشراف

تطرق المحور الثالث من الاستمارة الخاص بالتنظيم الهيكلي لمؤسسة أو لهيئة الإذاعة والتلفزيون المكلفة بخدمات الإعلام السمعي المرئي إلى سبل تسيير مؤسسة عمومية مكلفة بتأمين خدمة عامة لها علاقة حيوية بقضايا الشأن العام والتعددية والديمقراطية والحوكمة.

وقد استنتجنا ما بدا بديهيا في أدبيات الإعلام في العالم العربي منذ تبلور مفهوم دولة ما بعد الاستقلال أي تبعية تسيير قطاع الإعلام والاتصال إلى جهاز حكومي اسمه وزارة الإعلام والتي بدأت تفقد بريقها مع هبوب رياح الديمقراطية في العالم العربي منذ الثورة التونسية التي اندلعت في يناير 2011 ومعها ذهبت وزارة الاتصال وكذا الأمر في مصر. فباستثناء فلسطين ومصر فإن أغلب هيئات الإذاعة والتلفزيون تتبع مباشرة الحكومة من خلال جهاز وزارة الإعلام حتى وإن كانت هيئة مستقلة على مستوى التسيير المالي والإداري كما هو الحال في تونس وفي عديد الدول العربية. وتعتبر تبعية هيئات الإذاعة والتلفزيون في العالم العربي إلى وزارات الإعلام وهي جهاز تنفيذي في يد الأغلبية الحاكمة (حزب، عائلة، طائفة...) من مخلفات الثقافة السياسية لدولة ما بعد الاستقلال.

أما على مستوى الإشراف ورغم وجود مجالس إدارة خاصة بتسيير الهيئة فإن المرجعية الأم تبقى لوزارة الإعلام والحكومة ، وما يجعل هذه المجالس صورية هو اختيارها وتسميتها عبر التعيين وليس من خلال العودة إلى مجموعة من المؤشرات والمقاييس الدولية المتعارف عليها هذا إذا ما استثنينا النموذج المصري الذي يمزج بين التعيين والانتخاب.

أما فيما يتعلق بعضوية هذه المجالس ورغم حضور فعاليات المجتمع المدني فإننا نلحظ غيابا يكاد يكون كليا للنقابات والتي تعتبر أحد أهم فعاليات المجتمع المدني. ويمكن أن نستنتج أن المقصود بالمجتمع المدني الممثل في مجلس الإدارة أو مجلس أمناء هيئة الإذاعة والتلفزيون هو ذلك الذي يساير سياسات الحكومة وإلا لماذا تقصى النقابات من الحضور. من جهة أخرى يصعب اليوم الجزم بوجود نقابات مستقلة داخل هيئات الإذاعة والتلفزيون في أغلب الدول العربية وإن وجدت فهي جمعيات لا أكثر لها حق الدفاع عن حقوق الصحفيين المادية والاجتماعية ولا تهتم بمسالة الحريات والحقوق الأساسية كما هو الحال في اغلب دول الخليج.

المحور الأخير في باب التنظيم الهيكلي يتعلق بشكل تسمية مديري مؤسسات أو هيئات الإذاعة والتلفزيون في العالم العربي والذي أجمعت كل الإجابات أنه يقع بالتعيين لا أكثر. ويعتبر عنصر تسيير هيئات الخدمة العامة في المجال السمعي المرئي من المسائل اللصيقة بالديمقراطية واستقلالية هذا المرفق العمومي. لذلك اتجهت العديد من الديمقراطيات في الغرب إلى تقديم أكثر من مرشح يكون حوله توافق بين فعاليات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وذلك ضمانا للاستقلالية الإعلام العمومي بحكم أنه خدمة تقدم إلى كل فئات الشعب وليس فقط إلى الجهاز الذي يتحكم في السلطة التنفيذية. ويكون ذلك الترشيح من الهيئات التعديلية المستقلة كما هو الحال عليه في فرنسا عبر المجلس الأعلى للاتصال السمعي المرئي وفي تونس عبر الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي المرئي.

– مدى حضور المتلقي وغموض التشريع:

خصص الجزء الرابع من استمارة التحقيق إلى التشريعات المنظمة لعمل هيئات البث وكذلك عنصر التفاعلية مع المتلقي. ففيما يتعلق بالمتلقي فقد اختلفت أشكال تفاعل الجمهور مع تلفزيون الخدمة العامة بدءا بالبريد الإلكتروني مرورا برسائل SMS وبريد القراء هذا بالإضافة إلى توفر خدمة التفاعل عبر إرسال الصور والفيديو في كل من مصر وفلسطين والبحرين. وتعتبر اليوم مساهمة المواطن المتلقي في رسم سياسات الخدمة العامة عبر مفهوم المواطن الصحفي أحد أهم الإضافات التواصلية لحماية الديمقراطية وضمان التعددية. فلم يعد المتلقي مع توسع مفهوم عصر السماء المفتوحة أي البث عبر الأقمار الاصطناعية والصعود المتنامي للقطاع الخاص حبيس التلفزيون الحكومي في بنيته التقليدية. إن دخول جهاز التحكم في التلفزيون وتوفر أكثر من اختيار أمام المواطن/المتلقي يرفع تحديات جديدة أمام تلفزيون الخدمة العامة حتى يواكب احتياجات الجمهور المتلقي. إن تشظي أشكال التلقي في حاجة إلى قراءة

ومتابعة خاصة من إذاعة وتلفزيون الخدمة العامة، فمظاهر الاستقطاب متعددة اليوم والمنافسة شرسة والقطاع الخاص يؤسس لأقطاب إعلامية توشك أن تحجب الرؤية عن الإعلام العمومي.

من جهة أخرى وفي باب التشريع فإن هذا البحث لا يمكنه أن يستوفي كل ما له علاقة بتنظيم الإعلام وسياسات التشريع القائمة لتقنين هذا المجال الحيوي في العالم العربي. وتعتبر إشكالية نماذج تعديل نظام الإعلام والاتصال بشكل قانوني تكون فيه الدولة الطرف المحدد في السوق وبين التعديل الذاتي لمجال الإعلام أو المزج بين النموذجين من القضايا الحديثة سياسيا في أغلب الدول العربية ولئن بعثت هيئات تنظيم وتعديل البث الفضائي في المغرب أو هيئة الإعلام الأردني في الأردن منذ التسعينات والجزائر والسعودية وتونس بعد حراك 2011 فإن استقلالية المجال الإعلامي لم تتحقق بالشكل المنتظر ديمقراطيا وسياسيا. فقد وقع حصر وظائف هذه الهيئات –باستثناء تونس– في حدود الاستشارة لا أكثر وبقيت آليات تسيير الإعلام التقليدية قائمة وإن كانت في أغلب الأحيان غير ظاهرة.

لقد أظهر الحراك السياسي في مصر وتونس بعد الثورة أن ملف هيكلة الإعلام مثل ولا يزال أحد الملفات التي لم تتبع شعارات وأهداف تلك الثورات، وهو ما دفع العديد إلى الدعوة لتأسيس هيئات تعديلية جديدة مستقلة تشرف على تنظيم القطاع بشكل مستقل وهو ما تتحقق فعليا في تونس عبر اصدار المرسوم 116 لسنة 2011 والذي ينص على بعث هيئة عليا للإعلام والاتصال وهو ما تحقق فعيا لتؤسس الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي المرئي في شهر ماي من سنة 2013.

ج–سياسات التحرير وسؤال الاستقلالية:

تعتبر مسألة استقلالية سياسة التحرير في هيئات الإذاعة والتلفزيون أحد المؤشرات عن مدى توفر خدمة عامة تتجه إلى مختلف فئات المجتمع. وتعتبر سياسة التحرير الضمانة لتوفير خدمة إعلامية عمومية تضمن مبدأ التعددية في المجتمع. فمن خلال نتائج استمارة التحقيق يبدو أن الجهة الرئيسية المحددة لسياسات التحرير في هيئات الإذاعة والتلفزيون هي الحكومة أو وزارة الإعلام أو مجلس الإمناء الذي كما بينا سابقا عادة ما يكون معينا. وتعتبر هيئة إذاعة وجزر القمور حالة فريدة من نوعها ففي هذه الدولة يسير الصحفيون سياسة تحرير الهيئة. كما لاحظنا غياب هيئات التحرير ومجالس التحرير في أغلب تلفزيونات وإذاعات العينة. فلا قيمة للاستقلالية بدون حضور معايير مهنية يطبقها أهل المهنة.

أما فيما يتعلق بالرقابة التي قد تخضع لها سياسة تحرير الهيئة فقد تراوحت الإجابات بين وجود الرقابة (جزر القمور، البحرين الكويت وفلسطين)، في حين توجد في بقية هيئات العينة رقابة مباشرة أو غير مباشرة. ومن البديهي أن الرقابة قائمة في أغلب المؤسسات الصحفية وفي الوطن العربي وحرية لتعبير تعتبر دائما نسبية.

جاءت أغلب إجابات هيئات العينة عن سؤال مدى وجود مرصد لمتابعة تجاوزات الصحفيين من عدمه لتؤكد تجاهل الهيئات لهذه القضية المحورية في تلفزيون الخدمة العامة ألا وهي أخلاقيات العمل الصحفي. ففي عديد المؤسسات الصحفية العمومية في الغرب يوجد مرصد لمتابعة جودة الخدمات وتقييم علاقة المؤسسة الإعلامية بالجمهور.

تعتبر استقلالية هيئات السمعي المرئي أحد العناصر المؤسسة لمفهوم الخدمة العامة، فقد أجمعت أغلب الإجابات أن الاستقلالية نسبية وهي تأكيد على أن ما تقدمه هذه الهيئات لا يتجه إلى كل فئات المجتمع، إذ نلاحظ أنها لا تقوم بتغطية نشاطات الأحزاب التي تشكل في الأصل آراء الرأي العام حول القضايا المحورية في المجتمع.

جاءت أغلب الإجابات ذات الصلة بطبيعة الخدمة التي تقدمها هيئات الإعلام السمعي المرئي بكونها خدمة عامة، فقط أقر تلفزيون الكويت وجزر القمور بأن ما يقدمه التلفزيون هو خدمة عامة لكن أيضا جهازا لتنفيذ سياسات الحكومة. وهنا نتساءل كيف تقر اجوبة الاستمارة في سؤال الاستقلالية بكونها نسبية وأحيانا منعدمة وتقر في نفس بأن خدمة التلفزيون هي خدمة عامة. يحيلنا هذا الاستنتاج إلى غموض مفهوم الخدمة العامة لدى المسؤولين على إعلام الخدمة العامة في العالم العربي.

6– نتائج الدراسة وتوصياتها:

يمكن القول ومن خلال نتائج الدراسة أن هيئات الاذاعة والتلفزيون في العالم العربي لا تستجيب للمعايير المتعارف عليها في تعريف الخدمة العامة وذلك من خلال النتائج الآتية :

– غياب هيئات تحرير مستقلة في أغلب هيئات الإذاعة والتلفزيون في العالم العربي. إن الجهة الرئيسية المحددة لسياسات التحرير في هيئات الإذاعة والتلفزيون هي الحكومة أو وزارة الإعلام أو مجلس أمناء معين، وحصر وظائف هيئات تنظيم الإعلام في حدود الاستشارة لا أكثر.

– التلفزيون العمومي وفي أغلب الدول العربية لا يساهم في تمويله وبشكل مباشر المواطن ربما خوفا من تحول المواطن إلى رقيب. وتبين لنا أن 8 هيئات من 10 تمول من ميزانية الدولة أولا ومن الإعلانات ثانيا.[12]

– تتميز تسميات المؤسسات الساهرة على الإعلام السمعي المرئي في العالم العربي بالتشابه فهي أغلبها هيئات وكثيرا ما نجد حالة من الدمج بين خدمة الإذاعة والتلفزيون باستثناء السودان وتونس التي كانت إلى زمن قريب تحمل اسم مؤسسة الإذاعة والتلفزة.

– إن المعركة القادمة للإعلام العمومي ليست الكم بل الكيف في مواجهة حاجة متزايدة للجمهور العربي الباحث عن إعلام عمومي قريب من همومه ومشاكله اليومية المتجددة.

– غياب البث الإذاعي والتلفزيوني على شبكة الإنترنت سمة مشتركة بين أغلب هيئات الإذاعة والتلفزيون.

–حقائب مديري مؤسسات أو هيئات الإذاعة والتلفزيون في العالم العربي يتم عبر بمبدأ التعيين.

– غياب وجود مرصد لمتابعة تجاوزات الصحفيين في أغلب الدول العربية.

– هيمنة البيروقراطية والتعيين في إدارة الإعلام العمومي.

أما فيما يتعلق بالتوصيات فيمكن ايجازها في :

– تحويل ملف الإعلام العمومي إلى ملف مجتمعي له علاقة بالمجال العمومي وبالسياسة والتنمية والانتقال الديمقراطي.

– بعث فريق بحث أو مركز بحث يعنى بمتابعة تطور الإعلام العمومي عامة وتلفزيون وإذاعة الخدمة العامة تحديدا.

[12] توجد في الجزائر أيضا ضريبة على أجهزة التلفاز مخصصة لتمويل تلفزيون الخدمة العامة.

- تخصيص مؤتمر سنوي يتابع مشاكل وقضايا الإعلام العمومي وتحديدا خدمة البث التلفزيوني والإذاعي.

- ضرورة إعادة هيكلة الإعلام العمومي حتى يواكب تطور التقنية ويساير التحولات السياسية الكبرى التي تعيشها المنطقة.

- إعادة النظر في نموذج وزارة الإعلام الذي لا ينسجم حضورها مع قواعد الانتقال الديمقراطي.

- تشريك المواطن في تقييم أداء تلفزيون الخدمة العامة.

- فرض ضريبة خاصة بخدمات الإعلام السمعي المرئي.

- بعث هيئة مستقلة للإعلام السمعي المرئي تشرف على تنظيم القطاع وتعديله.

- مراجعة القوانين المنظمة للإعلام السمعي المرئي في أغلب الدول العربية.

- ضرورة استقلالية سياسات التحرير في تلفزيون وإذاعة الخدمة العامة.

- تفعيل دور الصحفي بوصفه الوسيط في العملية الإعلامية.

- مراجعة دور فعاليات المجتمع المدني والأهلي في العملية الإعلامية في أغلب المجتمعات العربية وتمكينها من دور الشريك في تحديد ملامح التلفزيون العمومي.

- تحويل تلفزيون الخدمة العامة إلى فضاء للتعددية وتكريس قيم المواطنة ومبادئ الديمقراطية.

- استقلالية الإعلام العمومي على أجهزة السلطة التنفيذية.

7- خاتمة: أي تلفزيون عمومي نريد:

على تلفزيون الخدمة العامة الجديد في العالم العربي أن يكون مجالا محفزا على الإبداع ونموذجا ثقافيا يحتذي به وليس آلة للتسطيح الفكري وتهميش الأذواق. يمكن لتلفزيون الخدمة العامة أن يوفر خدمة نموذجية للمتلقي وذلك عبر مجموعة من المحددات:

- قيمة الديمقراطية كنظام حياة وضرورة حماية مكوناتها.
- ضمان التعددية باعتبارها أساس تحقيق مبدأ حرية التعبير وذلك من خلال الاستقلالية التحريرية وتعددية الاتجاهات ومصداقية الأخبار.
- تحول المواطن إلى عنصر فاعل في إنتاج الصورة ونشرها عبر ظهور مصطلح المواطن الصحفي أو المراسل المواطن أو المواطن الموثق.
- أولية العنصر الإبداعي في تلفزيون الخدمة العامة والسبق في توظيف تكنولوجيات الاتصال الحديثة.
- تلفزيون الخدمة العامة هو العربة أو المحرك والمختبر لبقية القطاعات في مجال الإعلام السمعي المرئي.
- ضرورة الوصول إلى نسبة مشاهدة محترمة لقنوات تلفزيون الخدمة العامة وأن يكون تحقيق هذه النسبة ليست هدفا في حد ذاته بل نتيجة وجب تحقيقها عبر برمجة وسياسة تحرير واضحة المعالم ففي فرنسا مثلا يوجد 4 فرنسيين من 10 يتابعون برامج تلفزيون الخدمة العامة.
- تنويع خط تحرير قنوات التلفزيون العمومي وتحديده، وخاصة احترام كل اتجاه تحريري على قاعدة خدمة المصلحة العامة والمحافظة عليها.
- ضرورة إعادة هيكلة إعلام الخدمة العامة عربيا على المستوى التشريعي والقانون الأساسي والهيكل الإداري أي بما يتناسب ومرونة التسيير والاستقلالية المالية وخدمة المصلحة العامة ضمن المبادئ الديمقراطية.
- مراجعة آليات تمويل خدمة التلفزيون العمومي : الإعلان/الرعاية/الإستشهار، ...

في إطار مقاربة تلخيصية يمكن الجزم اليوم أن من بين أعقد ملفات الديمقراطيات الغربية وغيرها من الديمقراطيات هو كيف يمكن الحفاظ على إعلام عمومي في مواجهة عولمة الإعلام والاتصال وتحولهما إلى سلعة. فلا فصل اليوم بين تلفزيون الخدمة العامة والعولمة الساعية إلى إيجاد مجتمع استهلاكي متجانس في شكل سوق واحدة في الأذواق والثقافة. إن استهلاك أغلب المجتمعات المتقدمة أو المتوسطة النمو لبرامج تلفزيون الواقع مثلا يؤكد الاستمرار في نمذجة الإنسان بعيدا عن الخصوصيات الثقافية المحلية لأي مجتمع، وهي إشكالية في حاجة إلى المعالجة أفرزها التلفزيون في تماهيه مع رياح العولمة.

إن إشكالية العلاقة بين التلفزيون والعولمة أثارها بشكل صريح وجرئ بيار بورديبه عندما أكد على حقيقة أن الإنتاج التلفزيوني دخل مع العولمة إلى صيرورة السلعة لا أكثر. نعرف أن منطق السلعة تحكمه قاعدة الربح والمنافسة وبما أن ما يبثه التلفزيون اليوم له صلة بالثقافة وبالرأسمال الرمزي بل هو الثقافة ذاتها فإن الإنسان والمجتمع في خطر.

فإشكالية تحول الإعلام والتلفزيون إلى سلعة أفرزت عالميا شركات احتكارية كبرى في الغرب. سيؤدي كل هذا إلى هيمنة التسويق على التلفزيون عوض تفعيل بعده الثقافي والديمقراطي. فالتلفزيون اليوم يخشى عليه من أن يتحول إلى تجارة وسلعة خاضعة لقانون البيع والشراء أي الاستهلاك والإتلاف وتحقيق لذة التمشهد. فبورديو يعتبر مثلا أن التلفزيون تحول إلى طوفان وكم هائل من المعلومات يشجع أكثر على التفكير السريع والسطحي، وهذه هي إحدى أهم تجليات التقاء التلفزيون بالعولمة اليوم. فكيف سيستطيع تلفزيون الخدمة العامة أن يكون في نفس الوقت وطنيا يدافع على الديمقراطية ولا يتجاهل أيضا ما قد تتيحه العولمة من مزايا. لعل هذا هو أكبر تحدى يواجه تلفزيون الخدمة العامة في الدول العربية التي تعيش حالة الانتقال الديمقراطي مثل تونس والمغرب والاردن.

قائمة المصادر والمراجع:

بالعربية :

1. أحمد حسو (ترجمة): "تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوروبا"، منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان القاهرة 2007م .
2. جمال الزرن: تدويل الإعلام العربي، الوعاء ووعي الهوية، سوريا: دار صفحات، 2007م.
3. جمال الزرن: قراءة في الإعلام العراقي بعد الاحتلال وإشكالية الهيكلة، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البحرين للبحوث والدراسات سبتمبر 2006م.
4. جمال الزرن: تلفزيون الخدمة العامة والديمقراطية : أية علاقة، مجلة اتحاد اذاعات الدول العربية العدد 2 سنة 2011م.
5. ملف خاص عن الإعلام العمومي في العالم العربي، تونس: مجلة اتحاد اذاعات الدول العربية العدد 2 سنة 2011م.
6. مي العبدالله سنو : التلفزيون في لبنان والعالم العربي، لبنان: دار النهضة العربية، 2001م.

7. مصطفي حجازي: حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوات الأصولية، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2000م.
8. صالح أبو أصبع: تحديات الإعلام العربي، عمان، الأردن: دار الشروق، 1999م.
9. يحي اليحياوي : محنة التلفزة بالمغرب، المغرب:منشورات عكاظ،1999م.
10. هالة إسماعيل بغدادي: صناعة المعرفة وقيود الحرية "رؤية نفسية في واقع الصحافة التلفزيونية العربية، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2011م.

الأجنبية :

11. Armant Mattelard: La mondialisation de la communication, Puf, « Que sais-je? », Paris, 1996.
12. Dominique Wolton: Penser la communication, Flammarion, Paris, 1997.
13. Daniel Bougnoux : Introduction aux sciences de la communication, La Découverte, Paris, 1998.
14. Daniel Bougnoux, *La communication contre l'information*, Hachette, Paris, 1995.
15. Eliséo Veron : Télévision et démocratie : à propos du statut de la mise en Scène, In : Mots, septembre 1989, N°20. pp. 75-91.
16. François Jost : Comprendre la télévision et ses programmes ; 125 pages, Armand Colin ; 2e édition 2009.
17. Francis Balle : Médias et sociétés : de Gutemberg à Internet, Montchestient, Paris, 1997.
18. Ignocio Ramonet : Tyrannie de la communication, Paris, édition Galilée, 1999.
19. Pierre Bourdieu : Sur la télévision : Raisons d'agir ; Édition : Liber 1996 ; 95 pages.
20. Karl POPPER et John CONDRY : La Télévision, un danger pour la démocratie, Anatolia 1995, 93 p.
21. Philippe BRETON et Serge PROULX, L'Explosion de la communication à l'aube du XXIe siècle, Paris : La Découverte, Montréal : Boréal, 2002, 400 p.
22. Marc Fumaroli : L'Etat culturel : essai sur une religion moderne, Paris, Editions de Fallois, 1992, 410 p.

23. Matt J. Duffy (2014) Arab Media Regulations: Identifying Restraints on Freedom of the Press in the Laws of Six Arabian Peninsula Countries, Berkeley Journal of Middle Eastern & Islamic Law Volume 6 Article 2.
24. Matt J. Duffy (2012), Media laws and regulations of the GCC countr Summary, analysis and recommendations for the Doha Centre for Me Freedom, Doha-Qatar.
25. Oskar Negt , Alexander Kluge : La télévision publique. De la publicité bourgeoise à la technique concrète ; Réseaux_ ; 1990 ; Volume 9 ; Numéro 44 ; pp. 243-269.
26. Pierre Chambat : Télévision et culture politique ; Vingtième Siècle. Revue d'histoire ; Année 1994 ; Volume 44 ; Numéro 1 ; pp. 79-86.
27. Jacques Mousseau : La télévision aux USA, In : Communication et langages. N°63, 1er trimestre 1985. Pp. 99-117.
28. Jean-Charles Paracuellos : Quel avenir pour la télévision publique ? In : Communication et langages. N°98, 4ème trimestre 1993. pp. 21-42.

ببيوغرافيا إلكترونية :

29. Médias de service public à l'ère du numérique: http://www.ddm.gouv.fr/article.php3?id_article=1331 تاريخ الزيارة مارس 2015:
30. Les 142pecialist des 142pecia de service public visant à promouvoir une plus large participation démocratique des individus: Recueil de bonnes pratiques: Rapport 142pecial par le Groupe de 142pecialists, http://www.coe.int/t/dghl/standardsetting/media/doc/H-Inf(2009)6_fr.pdf. تاريخ الزيارة أفريل 2015.
31. 4ème Conférence des Instances de Régulation de la Communication en Afrique (CIRCAF, Ouagadougou, 02 – 04 juillet 2007: http://www.acran.org/CIRCAF2007/comBalima.pdf تاريخ الزيارة مارس 2015 ،
32. La télévision en Europe: régulation, politiques et indépendance, http://www.soros.org/initiatives/media/articles_publications/publications/eurotv_20051011/more/eurotvfra_20051011.pdf.2015 تاريخ الزيارة أفريل
33. La télévision, un service public menacé: http://www.ebu.ch/news/press_archive/Speech_Dibie.pdf. تاريخ الزيارة ماي 2015

34. Commission pour la nouvelle télévision publique, Rapport présenté au Président de la République par Jean-François Copé le 25 juin 2008, http://www.culture.gouv.fr/culture/actualites/dossiers/Rapport_Cope/rapport_commission.pdf

35. http://www.cihrs.org/Arabic/NewsSystem/Articles/65.aspx تاريخ الزيارة فيفري 2016.

جدول رقم 1: التنظيم الهيكلي لهيئات الإذاعة والتلفزيون

تتبع الهيئة إداريا	الإشراف على سياسات الهيئة	مجلس أمناء أو مجلس إدارة يشرف على سياسات الهيئة	تركيبة المجلس	عدد أعضاء مجلس إدارة الهيئة أو أمنائها	عضوية هذا المجلس ممثلين عن نقابات مهنية– المجتمع المدني والجمعيات خبراء وأكاديميين	عملية تعيين مدير الهيئة / أو المؤسسة أو رئيسها التنفيذي
	وزارة الإعلام	نعم	التعيين	أقل من 10	المجتمع المدني – والجمعيات– خبراء وأكاديميين	التعيين
	وزارة الإعلام	نعم	التعيين	أقل من 10	المجتمع المدني – والجمعيات خبراء وأكاديميين	التعيين
	وزارة الإعلام	نعم	التعيين	أقل من 10	–	التعيين

	وزارة الإعلام	نعم	التعيين	أقل من 10	نقابات مهنية – المجتمع المدني والجمعيات خبراء وأكاديميين	التعيين
	الحكومة	لا	–	–	–	التعيين
	وزارة الإعلام	–	–	–	–	التعيين
	مجلس ادارة منبثق عن مجلس أمناء	نعم	التعيين فقط	من 10 إلى 20	نقابات مهنية – المجتمع المدني والجمعيات– خبراء وأكاديميين	التعيين
الأولى	هيئة للإعلام السمعي المرئي قيد الإنشاء[13]	نعم	التعيين	أقل من 10	المجتمع المدني والجمعيات	التعيين
	هيئة للإعلام السمعي	نعم	عبر التعيين و عبر الانتخاب	أكثر من 30	نقابات مهنية– المجتمع المدني والجمعيات خبراء وأكاديميين	التعيين

(13) بعثت هيئة تعديل الإعلام المسموع والمرئي وذلك بعد إلغاء وزارة الإعلام بعد ثورة 14 يناير

مؤسسة. مؤسسة عمومية ذات استقلال	وزارة الإعلام	مجلس إدارة	عبر التعيين	أقل من 10	خبراء وأكاديميين	قرار تعيين من مجلس الوزراء.

جدول رقم 2 :التشريعات المنظمة لهيئات الإذاعة والتلفزيون

الهيئة/ أو المؤسسة	التفاعلية مع الجمهور	جمعيات تمثل جمهور المشاهدين	تمثيل هذه الجمعيات في الهياكل المكونة للهيئة	قوانين منظمة للإعلام المسموع والمرئي	معايير تنظيم عمل هيئات البث الفضائي	معايير إسناد رخص البث الإذاعي و التلفزيوني	القوانين المنظمة للإعلام المسموع والمرئي
هيئة إذاعة وتلفزيون جزر القمور	–	لا	–	نعم	قوامين الهيئات التشريعية.	معايير قانونية	اقتراح قوانين
الهيئة العامة للإذاعة القومية : السودان	بريد إلكتروني SMS– رسائل بريد القراء	رابطة أصدقاء الإذاعة السودانية	لا	نعم	قوانين الهيئات التشريعية : الهيئة العامة السودانية للبث الإذاعي والتلفزيوني	معايير قانونية	لاقتراح قوانين الإشراف على الالتزام بالقوانين. استشارة الهيئة لإصدار قوانين
المؤسسة العامة اليمنية	بريد إلكتروني	لا	لا	نعم	قوامين الهيئات التشريعية.	معايير قانونية	–

للإذاعة والتلفزيون							
مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية	بريد إلكتروني SMS	جمعية حماية المستهلك جمعيات حماية الطبيعة.	لا	نعم	قوامين الهيئات التشريعية. السلطة التنفيذية.	معايير قانونية	الإشراف على الالتزام بالقوانين. استشارة الهيئة لإصدار قوانين
هيئة الإذاعة والتلفزيون : البحرين	بريد إلكتروني SMS– رسائل بريد القراء الصور وافلام الفيديو	نعم جمعية المراسلين	لا	–	–	–	–
تلفزيون الكويت	بريد إلكتروني رسائل بريد القراء– الصور وافلام الفيديو	لا	لا	نعم	السلطة التنفيذية. إدارة المرئي والمسموع.	معايير قانونية	إصدار قوانين
تلفزيون فلسطين	بريد إلكتروني الصور وافلام الفيديو	لا	لا	نعم	قوانين الهيئات التشريعية	معايير قانونية	استشارة الهيئة لإصدار قوانين

الإذاعة التونسية	بريد إلكتروني SMS	لا	لا	نعم	قوانين الهيئات التشريعية : مجلس النواب	معايير قانونية	الإشراف على الالتزام بالقوانين التي تقرها السلط التشريعية وتطبيقها.
اتحاد الإذاعة والتلفزيون : مصر	بريد إلكتروني SMS– رسائل بريد القراء الصور وافلام الفيديو	لا	لا	نعم	قوانين الهيئات التشريعية	معايير قانونية	اقتراح قوانين استشارة الهيئة لإصدار قوانين.
تلفزيون لبنان	*	لا	*	نعم	السلطة التنفيذية : المجلس الوطني للإعلام،الهيئة المنظمة للبث في وزارة الاتصالات.	معايير قانونية معايير سياسية.	اقتراح قوانين

جدول رقم3 : سياسات هيئات التحرير

د رقابة خارجية على ما تبثه ة	تغطية أنشطة أحزاب المعارضة والجمعيات النقابات	طرد أو عزل أعضاء أو صحفيين في الهيئة بسبب الرأي	عرض برامج خاصة بالتعدد الديني أو العرقي في البلاد . إن وجد	وجود مرصد لمتابعة تجاوزا ت الصح فيين	استقلالية الهيئة	طبيعة الخدمة التي تقدمها الهيئة

	فعاليات المجتمع الأهلي /المدني					
وجود لرقابة	أحزاب المعارضة والجمعيات النقابات فعاليات المجتمع الأهلي /المدني	–	–	نعم	نسبيا	خدمة عامة جهاز تنفيذي لسياسة وبرامج الحكومة
ير مباشرة	النقابات فعاليات المجتمع الأهلي /المدني	ملاحظات عابرة غير ملزمة في كثير من الأحيان	قنوات وبرامج متخصصة دينية أو عرقية	لا	نسبيا	خدمة عامة
قابة مباشرة	أحزاب المعارضة والجمعيات النقابات – فعاليات المجتمع الأهلي /المدني	–	–	لا	غير مستقل	
	أحزاب المعارضة والجمعيات النقابات فعاليات المجتمع	–	–	–	–	–

	الأهلي /المدني					
وجود لرقابة		لا	وجود برامج متخصصة دينية و عرقية	لا	نسبيا	خدمة عامة
وجود لرقابة	النقابات فعاليات المجتمع الأهلي /المدني	لا	نعم وجود برامج متخصصة دينية أو عرقية	نعم	نسبيا	خدمة عامة جهاز تنفيذي لسياسة وبرامج الحكومة
وجود لرقابة	أحزاب المعارضة والجمعيات النقابات فعاليات المجتمع الأهلي /المدني	–	نعم وجود برامج متخصصة دينية أو عرقية	نعم	نسبيا	خدمة عامة
قابة مباشرة وغير مباشرة	قنوات وبرامج متخصصة دينية أو عرقية	–	–	لا	نسبيا	خدمة عامة

	أحزاب المعارضة والجمعيات النقابات و فعاليات المجتمع الأهلي /المدني	لا	قنوات وبرامج متخصصة دينية أو عرقية	نعم	نسبيا	خدمة عامة
حزاب المعارضة والجمعيات. لنقابات.	لا وجود لرقابة.	تغيير مدير البرامج السياسية نظرا لانتمائه السياسي لأحد الأطراف السياسية المحلية	وجود برامج متخصصة دينية خاصة في المناسبات	لا	نسبيا	خدمة عامة.